معنى يجوز ان يكون ابن زايد من جهة المعنى فيكون المعنى اما زيد
او لا بد في مستقيم المعنى لزم ان يكون مسندا ومسندا اليه
ولقائل ان يمنع هذا العد بقولنا جاءني العالم ابوه فان
العالم مسند اليه ومسند فالجواب انا نقدر هذا الكلام جاء
الذي قام ابوه فالعالم وان مسندا اليه بحسب اللفظ فهو
في الاصل والتحقيق محل مسند الى ابوه وفاعل جاء الموصول
واعلم ان في قوله المعرب المركب تساهلا اصطلح التساهل
حذف بعض الكلمات اكتفاء على فهم المتعلم وتعويلا على وضوح
امره والجواب ان التركيب الاضافي موجب للاعراب اذا وقع جزء
التركيب الاسنادي وما بين الاضافة فقد الحكم لا مطلقا واذا
لم يقع جزء التركيب الاسنادي كانت الاضافة لمجرد الارتباط
بين المضاف والمضاف اليه واعلم ان الشارح لم يجعل
التركيب الاضافي موجبا للاعراب لكن الحق خلافه لوجهين احدهما
ان النحاة قاطبة قالوا ان الاضافة مقتضية للجر فكيف يكون ما ذكره والحال
ما ذكروا والثاني انا لو ذكرنا مع شبهة هذه المسئلة مع كثرة
الشارحين وتحقيقهم البليغ واستغناهم في البحث ولو
كان رايهم ذلك لكان مذكورا في غير هذا الشرح
المعرب المركب الخ لا يقال انه منقوض بنحو الا انه لكونها
لمبني الاصل الذي هو الفعل لانا نقول لا نسلم ان نحو الا انه
مشابه لمبني الاصل على ما هو مذهب البصرية مشابه للفعل ولا يلزم
من كونه مشابها للفعل كونه مشابها للفعل الماضي لانه لا يلزم
من كون الشيء مشابها للعام مشابها للخاص حتى يكون مبنيا
وقد يكون معربا الخ لان الاعراب لا يتصور الا في
المعاني المعتورة وهي لا يتصور الا في الاسم والحاصل انه يختص بالاسم
لان الاسم اقسام الكلم والجملة اقسام الكلام



في شرح العبارة نظر والعبارة الصحيحة ان يقال الخ ولهم النظر
ان المعرف ليس بالضم في حال كونه مرفوعا والجواب ان يقدر
هكذا فالمعرف معرف بالضم رفعا فرفعا اما منصوب على الحال
ويكون قولنا بالضم سببا للرجوع في النسبة ان الرفع اعم من الضم
ويحتمل ان يكون منصوبا على التمييز وكانه قال يكون رفعه ضما لان
التمييز في الجملة يكون فاعلا في المعنى اعلم انه يشكل بنحو كا
الخ والجواب ان الحكم ههنا وان كان عاما الا ان المراد خصوصه في
غير هذا الموضع بناء على ما هو المختص بعد التعميم ليس
بدع وجواب اخر ان الكسر في قولنا رايت مسلمات وعرفت
مسلمات علامة الكسر التي قامت مقام الفتح منها غير علم
فاذا كانا بفتحه وعمل جوازه حالة الجر الخ جوابه انه في
تقدير الفتح في حال الجر وقوله انه ليس في تقدير الفتح والا
لا يصح لحذف الفتح فالجواب عنه ان غير المنصرف انما يفتح
في حال الجر مع رضانا انه لو كان هذا الاسم منصرفا لعطف
له الكسر كاحمد وهذا الاسم ليس كذلك لانه لو فرضنا انصراف
هذا الاسم لا يستحق الكسر في حال الا ان العاصي منصرف
وليس في حال الجر بمنكسر ذكر شرطا اخر وهو كونها مكبرة
وجوابه ان قوله ابوك بلفظ المكبر اغناه عن ان يذكر غير مصغر
لان المكبر لا يكون مصغرا ولقائل ان يعود ويقول ما ذكرتم يقتضي
الاستغناء عن ذكر مضافا لان لفظ ابوك يغني عنهما ويمكن ان يجاب
عنه بانه لو اقتصر على لفظ ابوك لتوهم انه اذا كان مضافا الى
اسم اخر نحو ابو زيد ليس حكمه كذلك مع انه كذلك فلبس انه اذا اقتصر
على لفظ المكبر توهم منه ما هو خلاف الواقع
اسم معرب يكون في علامة الخ احترازا عن اسم مبني يكون في علامة
فانه ليس من هذا الباب نحو حذام في لغة اهل الحجاز فانه مبني غير

Copyright © King Saud University